

## **ملخص البحث: الإشكالات المنهجية في المقاربات الشرعية**

### **المعاصرة للمفاهيم والموضوعات السياسية**

طبيعة الورقة:

الورقة منهجية بالأصل، والمعرفي فيها تابع للمنهج. ولذلك نركز على المنهجية من حيث الإشكالات والتساؤلات والجواب عنها، ومن حيث مقاربات الأجوبة، لا من حيث حسمها، وكل ذلك في إطاره المنهجي، ولذلك لا نعتني كثيراً بالتعريفات والأقسام ونحوها... إلا بالاتصال المنهجي.

ويمكن القول إجمالاً بأن الإشكالات المنهجية قد تمثلت في التسطيح والحرفيّة، والانتقائية السياسية، وغياب التخصص، وانعدام الرؤية الكلية، واستبعاد السياسة: بموجب التعصب والعداء الأيديولوجي والطائفي والمذهبي...

إن أبرز أنواع تلك الإشكالات المنهجية هي:

النوع الأول: منهج المقاربة الشرعية التراثية التي تعامل السياسة المعاصرة بمدونة السياسة الشرعية، كما استقرت في التراث، خارج إطار المنهج التجديدي، الذي يجمع بين استصحاب الثوابت وتطوير

المتغيرات، في ضوء ملاحظات الواقع ومنتجات العلوم وتجارب البشر ومقتضيات المصلحة... وباتجاه الأحكام السلطانية والتراتيب الإدارية بمفهوم سلطاني وإداري وفني، وليس بمفهوم الأمة والحضارة والتطور الاجتماعي، وهو ما أغفل المنجز الحضاري العام، الذي لا يقتصر على منجز الحكم والسياسة. (ومنه منجز النظم بأنواعها). وهذا ليس على إطلاقه.

وقد أدى هذا المنهج إلى إشكالات كثيرة، كإشكال النسب القرشي في الخلافة، ومنصب الخليفة العام، وقيام الخلافة العظمى في عصر الدولة الوطنية الحديثة والنظام الدولي المعاصر... ووزارة التفويض والتنفيذ أمام طبيعة الحكم المركب في مقابل الحكم الفردي وأحادية الاختصاص والصلاحية... وكذلك إشكالات مقوله التغلب، والولاء المطلق، واستدامة الاستبداد، وضياع الرشد العام، وفوات التعاقد مع الأمة والشعب، ومقوله الخروج على الحاكم من دون اعتبار بالخروج على الأمة والدولة والهوية من قبل الحاكم... ومقوله حصمة الحاكم، والاجتباء الذاتي الشخصي في المجال السياسي خارج إطار معقولية السياسة ونوطها بالموضوع أصله، وبالذات تبعاً...

النوع الثاني: منهج المقاربة "الشرعية الحداثية" التي تعامل السياسة الشرعية المعاصرة بمنهجية التشكيل والإقصاء والبخس، والتفريق بين الدين والسياسة، وتعمد القراءة الانتقائية للتاريخ السياسي والعلم السياسي والتحضر الإسلامي والإسهام الإنساني، والإيهام بأبدية الصراع "الإسلامي" على السلطة...

وقد أدى هذا المنهج إلى إشكالات كثيرة، كإشكال التعامل مع الحقيقة العلمية الموضوعية للإسلام الذي يؤسس للسياسة والحياة العامة، بالتنصيص والاجتهاد والإنجاز... وكذلك إشكال كيف نتعامل بالأغلبيات والأقليات الإسلامية التي تناهت إلى الخيارات السياسية الإسلامية، بمقتضى إراداتهم العامة وحقهم الدستوري، وكذلك إشكال التعامل مع المنجز السياسي الحضاري، ليس فقط في الفترة التأسيسية الراسخة، وإنما في فترات ممتدة في الزمان والمكان.

واعتبار المقاربة الحداثية "إحدى المقاربات الشرعية المعاصرة"، يأتي في سياق التجوز وليس في سياق الحقيقة، فهي مقاربة يدعى أصحابها أنها قائمـة بقراءة "شرعية": ضمن تعدد للقراءات، وبمبركة من بعض المهتمين بالشرعيات ومن يحسبون على الساحة الدينية.... غير أنها

قراءات غير موضوعية فيما هو مخالف للموضوعية العلمية المتعارف عليها في دوائر التخصص.

النوع الثالث: منهج المقاربة الشرعية الواقعية الموضوعية التي تعامل السياسة المعاصرة بمجاميع ثلاثة:

أولاً: مجمع التراث السياسي الإسلامي والمنتج السياسي الحديث،  
بروافد ثلاثة: الرافد العلمي، والرافد المؤسسي الوظيفي، والرافد  
المجتمعي الخدمي.

**1- رافد المقاربة السياسية الشرعية الموصولة بالعلوم الشرعية**  
الكلية العقدية والأصولية والمقاصدية واللغوية والقيمية،  
والموصولة كذلك بالعلوم الحديثة كالعلوم السياسية  
والقانونية والاجتماعية والإنسانية. وهو الرافد العلمي: بمنهجية  
التكامل المعرفي والعلوم البينية والمجاورة، ومنهجية  
المواهمة بين الثابت والمتغير، في مجال المصطلح والوسيلة  
والخطاب والنظم، ومراعاة السياق والحاجة والمآل....

**2- رافد المقاربة السياسية الشرعية: بوصل المقاربة السياسية**  
الشرعية بالدولة الوطنية والنظام العالمي. وهو الرافد

المؤسسي الوظيفي الذي يقوم على الوصل المؤسسي الوظيفي التكاملية.

3- راقد المقاربة السياسية الشرعية الموصولة بخدمة المجتمع وزهو المجتمع الإنساني؛ بما يحقق الأهداف السياسية، وإدارة الاختلاف والخصوصية، وتوطين السياسة ونفع الناس...

ثانياً: مجمع مواجهة الإشكالات الجوهرية المنهجية والنظرية والعملية لهذه المقاربة السياسية الشرعية المعاصرة، ومنها إشكال ما يعرف بـ"الإسلام السياسي، والحكومي الاستبدادي، والدولي الاحتلالي والطائفي والمذهبي"...

ثالثاً: مجمع تصريف هذه المقاربة بالتعبير عنها بمسالك الإعلام والفنون والخطاب والبحث والتدوين والتسيير الحديث وشرعية الإنجاز والتشغيلية.... من أجل التأسيس لسياسة شرعية معاصرة، مفهوماً وموضوعاً، معرفة ومنهجاً... والله المستعان.